

دور بعض الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

Role of some Procedures Government for the business environment in -case of some Arab Maghreb attracting foreign direct investment countries (Algeria Tunisia and Morocco)-

إيمان بن ميمون، طالبة دكتوراه، مخبر الأسواق التشغيل والمحاكاة في الدول المغاربية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، الجزائر.
عبد العزيز عبدوس، أستاذ محاضر، مخبر الأسواق التشغيل والمحاكاة في الدول المغاربية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2018/12/04 : تاريخ القبول: 2019/02/14 : تاريخ النشر: 2019/07/07

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم بيئة الأعمال وأهم عناصرها، والتطرق إلى بعض الإجراءات الحكومية في بيئة أداء الأعمال لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من أجل إبراز أهم النقاط الإيجابية وكذا السلبية التي تعيق ممارسة الأعمال في دول الدراسة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض واقع مؤشر بدء النشاط التجاري ومؤشر استخراج تراخيص البناء، إضافة إلى مؤشري الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة ما بين 2010 و2018. ومعرفة دور بعض هذه الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

الكلمات المفتاحية: إجراءات حكومية؛ بيئة أعمال؛ بدء النشاط التجاري؛ استثمار أجنبي مباشر؛ دول المغرب العربي.

تصنيف JEL: E22; H11

Abstract: The objective of this study is to identify the business environment and its most important elements, and to address some governmental procedures in the business environment of the Arab Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco), in order to identify the most positive and negative points that hinder the practice of business in the Arab Maghreb countries. We used the analytical descriptive approach to present the reality of starting business index and Dealing with Construction Permits index, as well as Registering Property and Getting Electricity index for the Arab Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco) during the period 2010-2018. also to determine role of some of these governmental procedures for

* عبد العزيز عبدوس ، البريد الإلكتروني: abdous_1977@yahoo.fr

the business environment in attracting investment Foreign direct investment to Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco).

Keywords: governmental Procedures ; business environment ; starting business ; foreign direct investment ; Arab Maghreb countries.

Jel Classification Codes : H11; E22

مقدمة:

تتوجه الاهتمامات الدولية والإقليمية والمحلية نحو ضرورة توفير بيئة أعمال مواتية تسمح بسهولة ممارسة مختلف المشاريع الاستثمارية، وفي الحقيقة أن مدى نجاح هذه المشاريع في الدول النامية ودول المغرب العربي خصوصا مرهون بمدى قدرة هذه الدول على توفير مناخ مناسب لأداء الأعمال بداية بإقامة إصلاحات لتشريعاتها الاقتصادية والقانونية مروراً بتقليص ظواهر البيروقراطية والفساد الإداري وصولاً إلى فك إشكالية توفير التمويل وإصلاح المنظومة المصرفية. تعد هذه العناصر الثلاثة الأساسية من الأمور الحساسة التي تلفت انتباه أي مستثمر، حيث ارتأينا أن نركز من خلال هذه الدراسة على جانب الإجراءات الحكومية الخاصة بعملية بدء الأنشطة التجارية .

فالشروع بأي عمل استثماري يتطلب المرور على عدة إجراءات حكومية من بينها إجراءات بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وكذا إجراءات الحصول على الكهرباء بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تصدر عن مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي ، حيث يقيس هذا المؤشر مدى نجاعة هذه الإجراءات في معظم دول العالم واقتراح الإصلاحات من أجل تسهيل أداء الأعمال والمساهمة في جلب الاستثمارات الأجنبية. ولعل دول المغرب العربي من ضمن الدول التي انطلقت بالسير فعلاً نحو ترقية وتشجيع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ باشرت حكومات هذه الدول في مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية والاستثمارية وذلك بغية تحسين بيئة أعمالها وضمان تكيف اقتصادياتها مع التحولات العالمية. وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نعرض بعض الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في كل من الجزائر، تونس والمغرب والتعرف على درجة تحقيق هذه الدول للإصلاحات المقترحة من قبل البنك الدولي. ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه بعض الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، سنتطرق إلى المحاور الآتية:

- الإطار النظري لبيئة الأعمال ؛

- عرض واقع مؤشر بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء لبعض دول المغرب العربي؛
- عرض واقع مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية لبعض دول المغرب العربي؛
- دور الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع بعض الإجراءات الحكومية المطبقة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من أجل ممارسة أنشطة الأعمال، واكتشاف أهم نقاط القوة التي تسهل بدء الأعمال ومدى انعكاسها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى رصد أهم نقاط الضعف التي تعيق بدء النشاط في بيئة الأعمال المغربية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة المقارنة بين دول المغرب العربي وتقييم بعض إجراءاتها الحكومية المطبقة في بيئة أعمالها بغرض تسهيل ممارسة الأعمال والتعرف على أهم الاستراتيجيات المطبقة في الدول التي حققت تحسنا ضمن ترتيبها العالمي، ومساعدة الدول المتأخرة للنهوض ببيئة أعمالها من خلال السعي إلى تطبيق الإصلاحات اللازمة.

أولاً: الإطار النظري لبيئة الأعمال

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق الى أهم المفاهيم النظرية ذات الصلة بالموضوع ، ويتعلق الأمر بماهيم بيئة الأعمال، وما هي العناصر المحددة لبيئة الأعمال، وماهي المؤشرات المفسرة لبيئة الأعمال ، كون أن بيئة الأعمال أصبحت اليوم من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام كبير من قبل الأكاديميين والمنظمات الدولية .

1. مفهوم بيئة الأعمال: مصطلح بيئة الأعمال تعبير واسع، ويتميز بالديناميكية والتطور، ويشمل كل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والتنظيمية، أي أنه يشمل كل العناصر التي تؤثر في جاذبية الاستثمار سواء محلي أو أجنبي، ولهذا السبب يسعى في كثير من التقارير المحلية والعالمية بمناخ الاستثمار (عبدوس، 2016، ص:107)، وعليه فإن بيئة الأعمال هي مجموعة الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر واقتناعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهذه البيئة تتفاوت من بلد لآخر نذكر منها: سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقرار الاستثماري، خاصة النظام الضريبي وقوانين العمل، والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر (فرحات، 2010، ص: 52).

كما تعتمد بيئة الأعمال على عدد كبير من العوامل، بما في ذلك ثلاثة عوامل رئيسية ألا وهي الاقتصاد الكلي، المؤسسات، والبنية التحتية، حيث يغطي جدول الأعمال الهيكلي للبنك الدولي الكثير من هذه العوامل (Geeta and other, 2003, p09) وقد عرف نيكولاس ستيرن Nicholas Stern الذي شغل منصب نائب الرئيس الأول لمجموعة البنك الدولي وكبير الاقتصاديين مطلع عام 2000 أن بيئة الأعمال (مناخ الاستثمار) هي السياسة، والبيئة المؤسسية والسلوكية، المتوقع أن تؤثر على العائدات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار (The World Bank, 2015, p09).

فبيئة الأعمال الجيدة تعزز الاستثمار الخاص المنتج -باعتباره محرك للنمو والمحد من الفقر-، فهي تخلق فرصا ووظائف للمجتمع وتوسع مجموعات متنوعة من السلع والخدمات المتاحة وتقلل من تكلفتها لصالح المستهلكين، وهي تدعم مصدرا مستداما لإيرادات الضرائب لتمويل الأهداف الاجتماعية الهامة الأخرى. كما أن العديد من ميزات بيئة الأعمال أو مناخ الاستثمار الجيد بما في ذلك البنية التحتية الفعالة والمحاكم وأسواق التمويل تحسن حياة المجتمع بشكل مباشر، سواء كانوا ينشطون في تنظيم المشاريع أولا (WORLD DEVELOPMENT REPORT, 2015, p19).

وقد اعتمد دليل البنك الدولي لسنة 2003 تعريفا واسعا لبيئة الأعمال بأنها: العوامل التي تقيد الأداء الفعال لأسواق المنتجات والأسواق المالية وغير المالية، وخدمات البنية التحتية، بما في ذلك نقاط الضعف في الاقتصاد واللوائح التنظيمية والأطر المؤسسية (The World Bank, 2015, p09).

فبيئة الأعمال هي واحدة من السمات الرئيسية عندما يتخذ المستثمر قرار الاستثمار في منطقة معينة. ومن المهم تحسين البيئة الاستثمارية والتأكد من فهم المستثمرين الأجانب لمزايا هذه البيئة في المنطقة. وبخلاف ذلك، قد تفضل الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في المناطق ذات بيئة أعمال أفضل أو في المناطق التي يقل فيها عدد منافسي الاستثمار الأجنبي المباشر (Huan and others, 2001, p09).

2. العناصر المكونة لبيئة الأعمال: تتمثل بيئة الأعمال في العديد من المتغيرات التي تكون في مجموعها القوى والمنشآت الخارجية التي تؤثر على أنشطة وعمليات المنظمة، وتتعدد المستويات التي تشملها البيئة الخارجية من حيث تأثيرها على عمل المنظمات، ويمكن تقسيم عناصر البيئة الخارجية إلى نوعين أساسيين وهما:

- عناصر البيئة الخارجية العامة والتي تتأثر بها جميع المنظمات على اختلاف طبيعتها عملها مثل المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والفنية والسياسية... الخ
 - عناصر البيئة الخارجية الخاصة وهي تلك المتغيرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة عمل المنظمة (محمد صالح الحناوي وآخرون، 1999، ص106)
 - ويمكن أن نلخص بعض عناصر البيئة الكلية على النحو التالي:
 - المتغيرات الاقتصادية: ويشمل هذا النوع من المتغيرات على خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المنظمات. ومن أمثلتها الدخل القومي (وهو مجموع دخول الأفراد في المجتمع في فترة معينة)، ودخل الفرد والدخل المتاح للإنفاق بعد استبعاد الضرائب والمدخرات، وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وظروف الزواج والكساد وغيرها من العوامل. (محمد صالح الحناوي وآخرون، 1999، ص109)
 - المتغيرات السياسية: يؤثر الجانب السياسي على قطاعات الأعمال، فالثقافة السياسية ضرورية لرجال الأعمال والمستثمرين وخاصة المصدرين والموردين، فالعلاقات الدولية تؤثر في الفرص والمعاملات إلى جانب فهم نظام الحكم والديمقراطية وكيفية صناعة القرار السياسي، كل ذلك يؤثر على القرار التجاري والاقتصادي. (فريد النجار، 1998، ص152)
 - المتغيرات الاجتماعية: وتشكل مجموعة المتغيرات التي تعكس السلوك الجماعي للأفراد وتأثيره على عمل المنظمات المختلفة، فالمستوى الثقافي السائد ومستوى التعليم ومجموعة التقاليد والأعراف والمعتقدات والقيم المتعارف عليها تؤثر على سلوك الجماعات المختلفة داخل المجتمع، بالإضافة إلى تأثير الطبقات الاجتماعية والتي تتفاوت في أنماط السلوك مما يؤثر على أنماط الطلب على السلع والخدمات المختلفة. (محمد صالح الحناوي وآخرون، 1999، ص116)
 - المتغيرات التكنولوجية: وتشير إلى مستوى المعرفة الفنية المستخدمة في المجتمع لمساعدة أفرادها على إشباع حاجاته، ويتفاوت مستوى التكنولوجي السائد باختلاف درجات التقدم في الدول، فالتقدم الهائل في الوسائل التكنولوجية الذي تعيشه الدول المتقدمة فتح مجالات متنوعة أمام مختلف المنظمات للاستفادة منها في تطوير منتجاتهم وتقديم مبتكرات جديدة في التجهيزات والآلات ووسائل إشباع الحاجات. (محمد صالح الحناوي وآخرون، 1999، ص119).
3. الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال: تمثل الإجراءات الحكومية كل إجراء يتعلق بتسهيل ممارسة نشاط تجاري أو استثماري، حيث تتأثر هذه الإجراءات بالعديد من العوامل

كعدد هذه الإجراءات والوقت الذي تستغرقه لإتمامها، زيادة على التكلفة الخاصة بكل إجراء وعادة ما نجد هذه الإجراءات تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الظروف التي تتمتع بها تلك الدول. إن أغلب هذه الإجراءات يصدرها مؤشر سهولة أداء الأعمال عن مؤسسة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2003، حيث يبرز دور الحكومات والإجراءات العامة والتشريعات التي انتهجتها من أجل تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل الأعمال المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (صندوق النقد العربي، 2016، ص:10).

ثانيا: عرض واقع مؤشر بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء لبعض دول المغرب العربي

من الناحية العملية يستخدم لمعرفة واقع بيئة الأعمال في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء عدة مؤشرات تعدها بعض المنظمات الدولية وبعض المعاهد، وأبرز هذه المؤشرات مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، وقد دأب على إصداره سنويا بشكل مستمر.

يقيس مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال جوانب التنظيم التي تسهل أو تعيق أعمال القطاع الخاص من البدء والتشغيل والتوسع. ويتم قياس هذه الجوانب باستخدام 11 مؤشرا فرعيا وهي: بدء نشاط تجاري، التعامل مع تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكيات، الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، وتنظيم سوق العمل (The World Bank, 2017, p01).

وتقوم منهجية حساب مؤشر سهولة أداء الأعمال على توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، <http://dhaman.net/ar/research-studies/doing-business/>).

حيث يقوم فريق الاستبيانات باستطلاع مكاتب المحاماة، حيث يتم إرسال حوالي 10000 استمارة استبيان في جميع أنحاء الدول المشاركة ويتم جمع البيانات في استبيان يتعلق بـ 11 موضوعًا محددًا (Timothy and Law, 2015, p102).

ونظرا لكثرة المؤشرات الفرعية التي يحتويها مؤشر سهولة أداء الأعمال، سنحاول التركيز أكثر على مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر الحصول على

الكهرباء و تسجيل الملكية في بيئة أعمال دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب). ويرجع السبب وراء التركيز فقط على هذه المؤشرات هو اعتبارها أولى الخطوات الهامة لانطلاق أي مشروع استثماري، وكذا ما تتميز به هذه المؤشرات الأربعة من درجة التعقيد من حيث كثرة الإجراءات وارتفاع تكلفتها وطول الفترة اللازمة لتسويتها. وقد ركزت هذه الدراسة على الفترة ما بين 2010 و2018 نظرا لحجم الإصلاحات المعتبرة التي تم تطبيقها من قبل دول المغرب العربي خاصة خلال هذه الفترة الأخيرة، أين تغيرت وثيرة معظم الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال كل حسب حجم ونوع الإصلاحات التي تم تطبيقها من جهة ، ومن جهة أخرى لا يتسع المقام لعرضها كلها بالتفصيل.

1. عرض مؤشر بدء النشاط التجاري في بعض دول المغرب العربي:

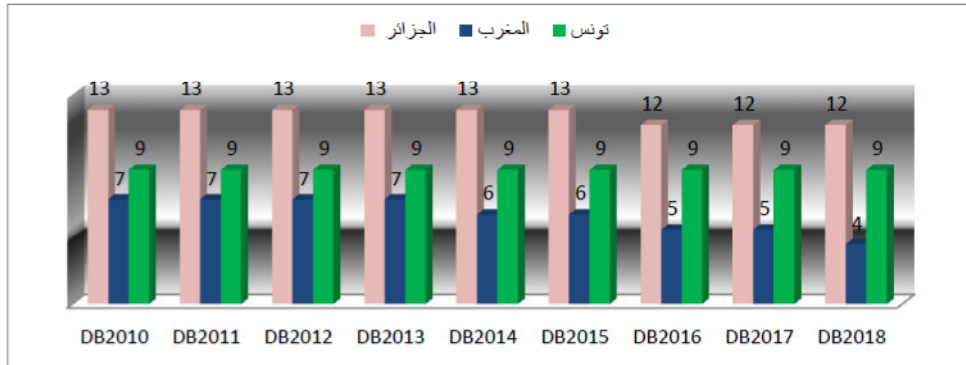
يشير مؤشر بدء النشاط التجاري إلى الإجراءات المطلوبة من المستثمرين قبل مزاولة نشاطهم التجاري، كاستخراج التراخيص اللازمة واستكمال المتطلبات الضرورية حول طبيعة نشاط الشركة وموظفيها والحد الأدنى من رأس المال. إضافة إلى المدة المطلوبة لإنجاز تلك الإجراءات. يحتوي مؤشر بدء النشاط التجاري على المؤشرات الفرعية التالية:

- عدد الإجراءات المطلوبة؛
- الفترة بالأيام لإنهاء استخراج التراخيص؛
- التكلفة (%) من نصيب الفرد من الدخل القومي)؛
- الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (%) من نصيب الفرد من الدخل القومي)(صندوق النقد العربي، 2016، ص:28)

1.1 عدد الإجراءات لبدء النشاط التجاري:

يعرف هذا الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية مثل الدوائر الحكومية، المحامون، المراجعون أو كتاب العدل، حيث يتم تسجيل جميع الإجراءات السابقة واللاحقة لتأسيس الشركة المطلوبة رسميا (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/starting-a-business>). ويختلف عدد هذه الإجراءات بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) حيث نوضحها من خلال الشكل أدناه :

الشكل رقم (1): عدد الإجراءات لبدء النشاط التجاري لدول المغرب العربي خلال الفترة 2018-2010



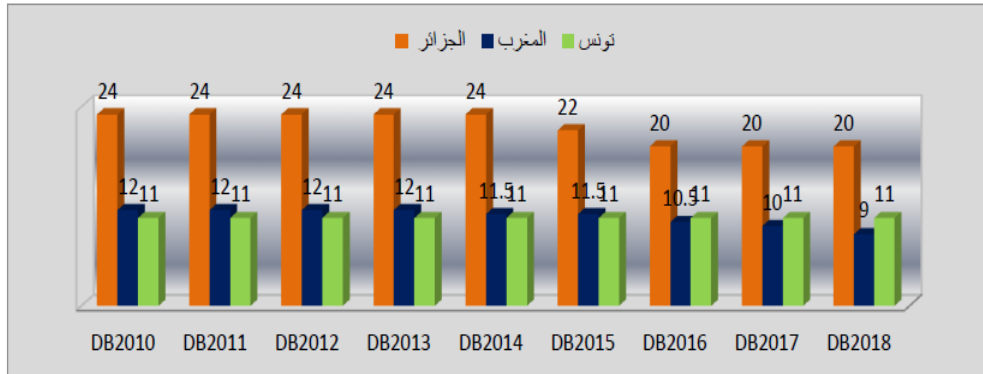
المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2018-2010

تعد المغرب الأفضل من ناحية عدد الإجراءات لبدء أي نشاط تجاري والتي بلغت أربعة إجراءات سنة 2018 مقارنة بتونس التي استقرت حول 9 إجراءات خلال الفترة 2018-2010، ويرجع نجاح المغرب في تقليص عدد الإجراءات من أجل بدء النشاط إلى جملة الإصلاحات الواسعة التي انتهجتها بهدف تسريع الإجراءات الإدارية حيث قام المغرب بإلغاء الحاجة إلى تقديم إعلان تأسيس الشركات من أجل بدء النشاط التجاري، ومؤخراً قام المغرب بالجمع بين دفع رسوم الطابع مع طلب تأسيس الشركات ضمن إجراء واحد (THE WORLD BANK, <http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/morocco>). أما الجزائر فتحلت أكبر قدر من الإجراءات وصلت إلى 12 إجراء منذ سنة 2016 ويرجع هذا الاختلاف إلى درجة تعقيد الإجراءات الإدارية في بيئة الأعمال الجزائرية .

2.1 وقت بدء النشاط التجاري: يحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها محاموا تأسيس الشركات أو كتاب العدل ضرورية عملياً لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر ممكن من المتابعة مع الهيئات والدوائر الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أن أقل وقت يمكن احتسابه لاستيفاء أي إجراء هو يوم واحد، باستثناء الإجراءات التي يمكن إتمامها بشكل كامل عبر الإنترنت، فيتم تسجيل وقت استيفائها كنصف يوم. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت ذاته، فإنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم ذاته (بمعنى أن الإجراءات المترامنة تبدأ في أيام متتالية). ويُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد حصول الشركة على مستند التأسيس النهائي أو حين تستطيع الشركة البدء بأعمالها رسمياً (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/starting-a->

(business). وبالنسبة لدول المغرب العربي فتفاوتت فيها مدة تسوية الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري، نوضحها في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2): وقت بدء النشاط التجاري لدول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

لقد حقق المغرب تحسنا ملحوظا في تقليص وقت بدء النشاط التجاري من 12 يوما سنة 2010 إلى 9 أيام سنة 2018 وذلك بفضل الإجراءات التي تبنتها دولة المغرب من أجل تحفيز القيام بالأعمال وفتح المؤسسات الجديدة، كما قامت دولة المغرب بجعل بدء العمل أسهل من خلال تقديم منصة عبر الإنترنت لحجز اسم الشركة وتخفيض رسوم التسجيل انطلاقا من سنة 2017 (THE WORLD BANK, <http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/morocco>). هذا

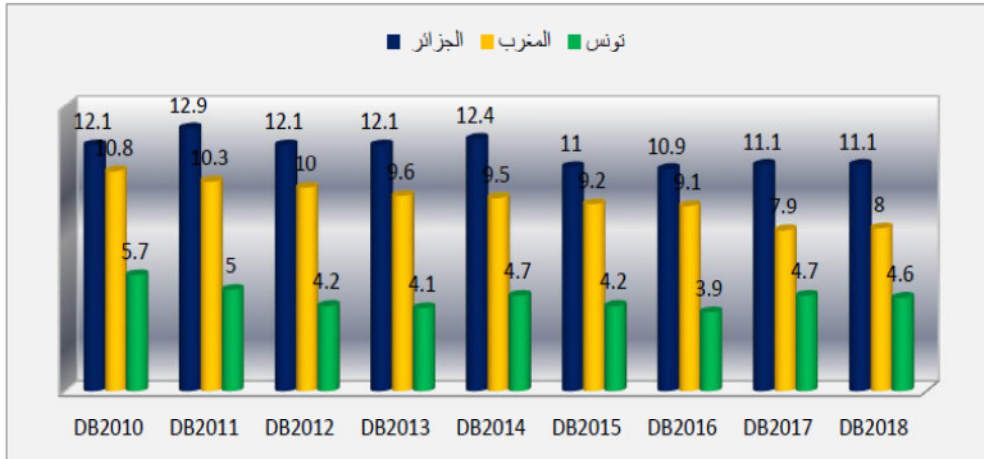
ويقدر وقت بدء النشاط التجاري في الجزائر بـ 20 يوما خلال 3 سنوات الأخيرة وهي فترة طويلة نوعا ما مقارنة بالمغرب وتونس التي تستغرق فيها فترة تسوية إجراءات بدء النشاط 11 يوما.

3.1 تكلفة بدء النشاط التجاري: تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الاقتصاد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك متطلبا بموجب القانون أو شائعا في الممارسة العملية (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال،

<http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/starting-a-business>). حيث

تعتبر التكلفة أمرا مهما لدى أصحاب الأعمال ويعد ارتفاعها عائقا أمام المستثمرين الراغبين ببدء أنشطتهم التجارية، وتختلف هذه التكلفة بين دول المغرب العربي حيث نوضحها في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3): تكلفة بدء النشاط التجاري (% من دخل الفرد) في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018

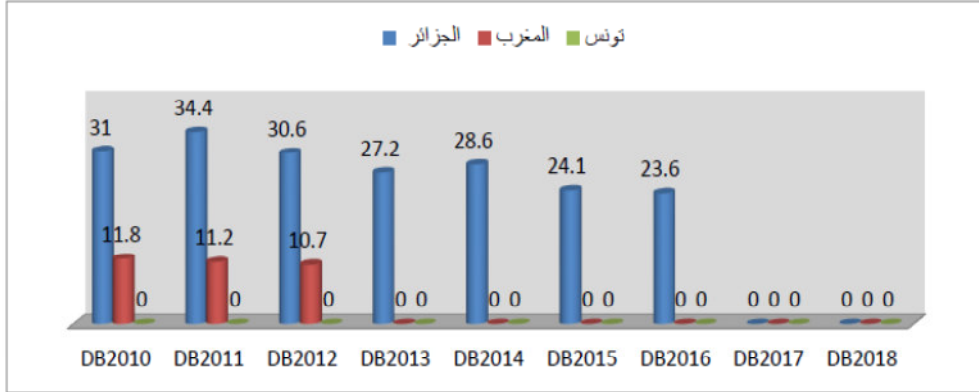


المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

من ناحية تكلفة بدء النشاط التجاري فهي مرتفعة نوعا ما في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، حيث قدرت التكلفة ما بين 12.1 و 12.4 خلال الفترة من 2010 إلى 2014 ، وبعد جملة من الإصلاحات عملت الجزائر إلى تخفيض التكلفة حيث بلغت حسب تقرير 2017 و 2018 قيمة 11.1% من دخل الفرد، لكن تبقى هذه التكلفة أعلى مقارنة بدولة المغرب التي كثفت جهودها نحو تخفيض تكلفة بدء النشاط التجاري باعتباره عاملا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية حيث كانت تقدر التكلفة سنة 2010 ب 10.8 وإلى غاية سنة 2018 بلغت التكلفة حدود 8 % من دخل الفرد. هذا وتحتل تونس الصدارة بين دول المغرب العربي من حيث ملائمة تكلفة بدء النشاط التجاري حيث خفضت التكلفة من 5.7 سنة 2010 إلى 3.9 سنة 2016، وبلغت 4.6% من دخل الفرد حسب آخر تقرير.

4.1 الحد الأدنى لرأس المال المدفوع: يشير شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتعين على رائد الأعمال أن يودعه لدى البنك أو لدى طرف ثالث (على سبيل المثال كتاب العدل) قبل إجراءات التسجيل، أو خلال 3 أشهر من التأسيس، ويُسجّل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الاقتصاد المعني (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/starting-a-business>). حيث يعد إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من بين المحفزات المهمة من أجل بدء النشاط، وفي الشكل أدناه نوضح تطور هذه النسبة في دول المغرب العربي خلال الفترة من 2010-2018

الشكل رقم (4): الحد الأدنى لرأس المال المدفوع في المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

نلاحظ من خلال الشكل أن تونس قامت بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المدفوع خلال الفترة 2010-2018، وكذلك بالنسبة للمغرب الذي ألغى الحد الأدنى لرأس المال المدفوع ابتداء من سنة 2013 بعدما كان يقارب حدود 11% من دخل الفرد قبل هذه السنة، في حين أن الجزائر لم تقم بإلغائه إلا منذ سنة 2017 حيث كان يبلغ 34.4% من دخل الفرد سنة 2011 ووصل إلى 23.6% سنة 2016.

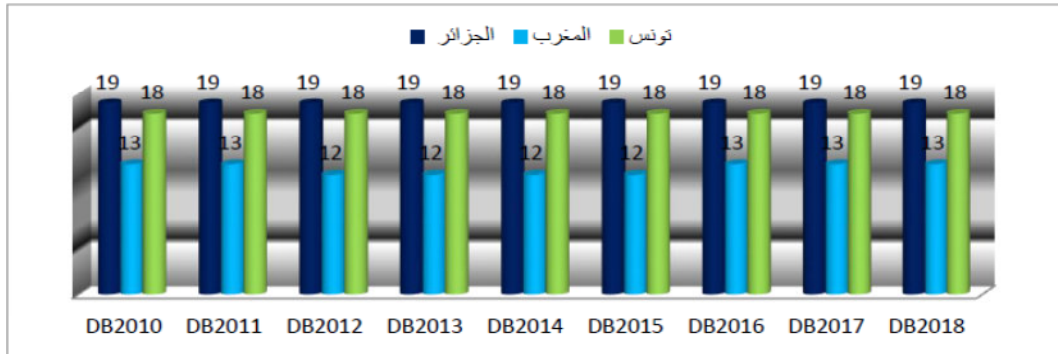
إن شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع يرجع بجذوره إلى القرن 18، وكان القصد منه في بداية الأمر حماية المستثمرين والدائنين. لكن غالبا ما يتم سحب هذه المبالغ المودعة على الفور بعد إتمام إجراءات التسجيل في الكثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم، فقلما تكون لها أية قيمة تذكر من حيث الحماية من الإعسار، وليس واضحا كذلك ما إذا كان لاشتراطات الحد الأدنى لرأس المال قيمة ملموسة على أي نحو. فدفع مبالغ ثابتة من رأس المال لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق في المخاطر التجارية، كما أن معدلات استرداد الديون في حالات شهر الإفلاس ليست أكثر ارتفاعا في البلدان القائمة بتطبيق شروط الحد الأدنى لرأس المال منها في البلدان التي لا تقوم بتطبيق تلك الشروط. إضافة إلى ذلك أن هذه المتطلبات يمكن أن تأتي بآثار عكسية على إنشاء منشآت الأعمال (البنك الدولي، 2012، ص: 26).

2. عرض مؤشر استخراج تراخيص البناء في بعض دول المغرب العربي:

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع، ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق. بالإضافة إلى ذلك استحدث تقرير سنة 2018 معياراً جديداً وهو مؤشر جودة التحكم للبناء الذي يقيم جودة أنظمة البناء، قوة نوعية التحكم وآليات السلامة، أنظمة المسؤولية والتأمين، ومتطلبات الشهادات المهنية (The world bank, <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits>).

1.2 عدد الإجراءات لاستخراج تراخيص البناء: وتشمل كل التعاملات مع الأطراف الخارجية المستوجبة للمهندس لإعداد الخطط والرسومات (مثل الحصول على المسوحات الطبوغرافية أو الجيولوجية)، أو الحصول على هذه الوثائق المعتمدة أو ختمها من قبل أطراف خارجية. ويتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيل المستودع بخدمات المياه والصرف الصحي. ويتم احتساب جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو التي تُتبع عملياً من قبل غالبية الشركات لبناء المستودع، حتى وإن كان من الممكن تفاديها في حالات استثنائية. ويتضمن ذلك الحصول على الشروط التقنية للكهرباء أو الموافقة على الخطط الكهربائية فقط في حال كانت مطلوبة للحصول على رخصة بناء (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال - استخراج تراخيص البناء، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits>). وبالإشارة إلى دول المغرب العربي تختلف عدد هذه الإجراءات حسب طبيعة التعاملات الإدارية مع رخص البناء، وفي الشكل رقم 5 توضيح أكثر لتطور عدد هذه الإجراءات في دول المغرب العربي.

الشكل رقم (5): عدد الإجراءات لاستخراج تراخيص البناء لدول المغرب العربي خلال 2010-2018

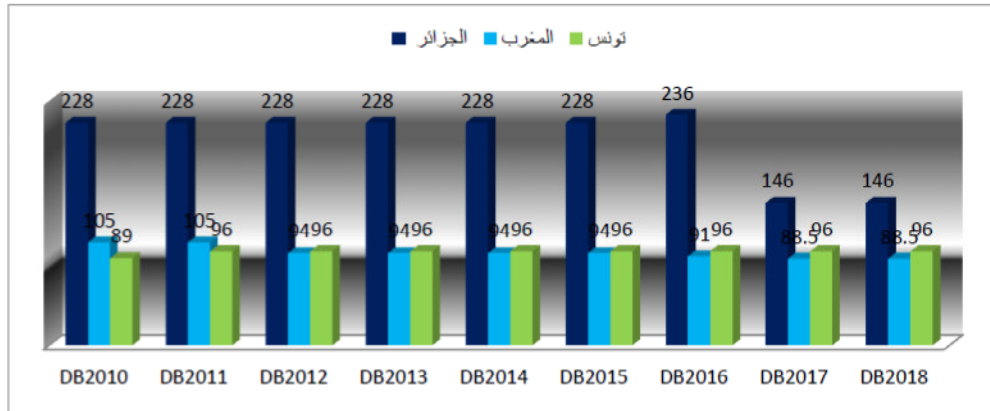


المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

يعتبر مؤشر استخراج تراخيص البناء من الأمور الحساسة ضمن انطلاقة أي مشروع، حيث تعتبر المغرب حسب المعطيات في الشكل أعلاه الأفضل من ناحية عدد الإجراءات من أجل استخراج رخص البناء وذلك ب 13 إجراء إلى غاية سنة 2018، ويرجع هذا التحسن إلى قيام المغرب بتدشين نظام الشباك الواحد الذي دخل حيز التشغيل الكامل منذ سنة 2010 والذي ساعد على تسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء، هذا وتقدر عدد الإجراءات بتونس 18 إجراء خلال الفترة 2010-2018، في حين تمتد عدد الإجراءات من أجل استخراج رخص البناء في الجزائر إلى 19 إجراء.

2.2 وقت استخراج تراخيص البناء: ويشمل مدة تتبع جميع الشروط المنظمة للبناء وتسلسلها، حيث تسعى العديد من الدول إلى تقليص هذه المدة من أجل تسهيل الحصول على رخص البناء وذلك من خلال جملة من الإصلاحات التي يقترحها البنك الدولي بهدف تسريع عمليات بدء النشاط التجاري، وتشهد دول المغرب العربي هي الأخرى اختلافا من حيث مدة استخراج تراخيص البناء وفق ما يوضحه شكل رقم 6 أدناه

الشكل رقم (6): وقت استخراج تراخيص البناء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



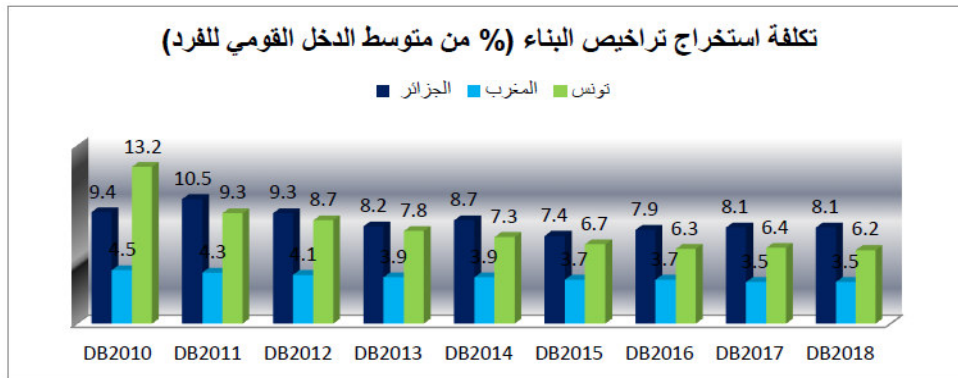
المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

يعتبر المغرب الأحسن من حيث مدة استخراج تراخيص البناء، حيث يستغرق هذا الإجراء 88.5 يوما حسب تقرير 2017 و 2018. وتعد هذه المدة مقبولة ومن شأنها أن تسهل من بدء مشاريع الأعمال في المغرب. هذا وتستغرق مدة استخراج رخص البناء في تونس 96 يوما منذ سنة 2011 وهي الأخرى مدة مقبولة تساعد على تسهيل ممارسة الأنشطة، ويرجع هذا التحسن لكل من المغرب وتونس إلى التوسع في تطبيق نظام الشباك الواحد، في حين تبقى الجزائر متأخرة من حيث تقليص المدة وإن كانت قد نجحت في تطبيق الإصلاحات وقلصت المدة من

236 يوما سنة 2016 إلى 146 يوما خلال سنتي 2017 و 2018، حيث جعلت الجزائر التعامل مع تراخيص البناء أسهل من خلال القضاء على الشرط القانوني لتقديم نسخة موثقة من وثيقة الملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة البناء (The WORLD BANK, <http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/algeria>).

3.2 تكلفة استخراج تراخيص البناء: تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المستودع (يفترض أن تكون 50 ضعف متوسط الدخل للفرد). ويتم فقط إدراج التكاليف الرسمية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم المصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية لبناء المستودع بشكل قانوني، بما في ذلك الإجراءات المرافقة للحصول على الموافقات على استخدام الأرض، والتصاريح المتعلقة بالتصاميم السابقة للبناء؛ وتلقي عمليات المعاينة قبل، وأثناء وبعد البناء؛ والحصول على المرافق؛ وتسجيل ملكية المستودع لدى السجل العقاري. ويتم أيضاً تسجيل الضرائب غير المتكررة اللازمة لاستكمال مشروع بناء المستودع (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال - استخراج تراخيص البناء، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits>). ويوضح الشكل أدناه تطور تكلفة استخراج تراخيص البناء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018.

الشكل رقم (7): تكلفة استخراج تراخيص البناء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

لا زالت تكلفة استخراج تراخيص البناء في الجزائر مرتفعة نوعاً ما مقارنة بتونس والمغرب، حيث وصلت إلى حدود 8.1% من متوسط الدخل القومي للفرد خلال سنتي 2017 و 2018، هذا وقد استطاعت تونس أن تقلص من تكلفة استخراج تراخيص البناء من 13.2% سنة 2010 إلى 6.2% سنة 2018 ويعد هذا الفارق إيجابياً بدرجة كبيرة بفضل جملة الإصلاحات

التي طبقها الحكومة التونسية من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص البناء من ناحية التكلفة . ناهيك عن دولة المغرب التي تعتبر الأفضل من بين دول المغرب العربي من ناحية تكلفة استخراج تراخيص البناء حيث تقدر ب 3.5 % من متوسط الدخل القومي للفرد حسب تقرير سنة 2018، وهذا راجع إلى المجهودات التي بذلتها دولة المغرب بغية تسهيل بدء الأعمال في بيئتها والذي يسهم بدوره في جلب الاستثمارات الأجنبية.

هذا وقد تم استحداث مؤشرات إضافية جديدة في مؤشر استخراج تراخيص البناء من قبل منظمة البنك الدولي، والتي بدأ العمل بها انطلاقا من سنة 2015 (قير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2015)، حيث نوضح هذه المؤشرات في الجدول رقم 01.

الجدول رقم (1): المؤشرات الأخرى لاستخراج تراخيص البناء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2015-2018

BD2018	BD2017	BD2016	BD2015		
10	10	10	10	الجزائر	مؤشر رقابة جودة البناء (15-0)
11	11	11	11	تونس	
13	13	13	13	المغرب	
2	2	2	2	الجزائر	مؤشر جودة أنظمة البناء (2-0)
1	1	1	1	تونس	
2	2	2	2	المغرب	
1	1	1	1	الجزائر	مؤشر رقابة الجودة قبل أعمال البناء
1	1	1	1	تونس	(1-0)
1	1	1	1	المغرب	
2	2	2	2	الجزائر	مؤشر رقابة الجودة أثناء أعمال البناء
2	2	2	2	تونس	(3-0)
2	2	2	2	المغرب	
3	3	3	3	الجزائر	مؤشر رقابة الجودة بعد أعمال البناء
3	3	3	3	تونس	(3-0)
3	3	3	3	المغرب	
2	2	2	2	الجزائر	مؤشر أنظمة تحديد المسؤولية والتأمين (2-0)
2	2	2	2	تونس	
2	2	2	2	المغرب	
0	0	0	0	الجزائر	مؤشر الشهادات المهنية (4-0)
2	2	2	2	تونس	
3	3	3	3	المغرب	

المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2015، 2016، 2017، 2018

تعتبر المغرب الأفضل في مؤشر رقابة جودة البناء تليها تونس ومن ثم الجزائر، أما مؤشر جودة أنظمة البناء فتتساوى الجزائر والمغرب بأعلى درجة على سلم التقييم، أما مؤشر رقابة الجودة قبل أعمال البناء فتحل كل من الجزائر، المغرب وتونس أعلى قيمة على سلم التقييم، وقيمة 2 من 3 ضمن مؤشر رقابة الجودة أثناء أعمال البناء، أما مؤشر رقابة الجودة بعد أعمال البناء فتبلغ قيمته 3/3 لكل من الجزائر، تونس والمغرب، في حين أن مؤشر أنظمة تحديد المسؤولية والتأمين فيحتل قيمة 3/2 في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وتبقى هذه الأخيرة تحتل القيمة 4/3 من حيث مؤشر الشهادات المهنية، تليها تونس بقيمة 4/2 وتبقى الجزائر متأخرة بأدنى قيمة على سلم الترتيب لذات المؤشر.

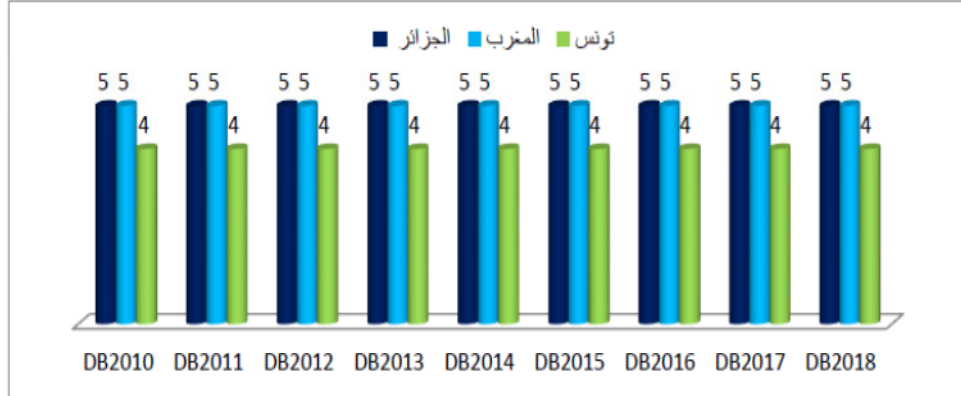
ثالثاً: عرض واقع مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية لبعض دول المغرب العربي. سنحاول من خلال هذا العنصر عرض واقع مؤشري الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

1. عرض مؤشر الحصول على الكهرباء في بعض دول المغرب العربي:

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصفة دائمة إلى مستودع حديث البناء. بالإضافة إلى ذلك تم استحداث معيارين جديدين مؤخرًا وهما موثوقية التغذية وشفافية التعرفة، وسعر الكهرباء (the world bank, <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity>).

1.1 عدد إجراءات الحصول على الكهرباء: وتعتبر عن أي تعامل بين موظفي الشركة أو العامل الكهربائي الرئيسي أو المهندس الكهربائي المختص في الشركة مع أطراف خارجية مثل مؤسسة توزيع الكهرباء، ومؤسسة إمداد الكهرباء وغيرها (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال – الحصول على الكهرباء، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity>)، وبملاحظة عدد إجراءات الحصول على الكهرباء في دول المغرب العربي في شكل رقم 08 فإن المغرب والجزائر تتساوى من حيث عدد الإجراءات للحصول على الكهرباء ب 5 إجراءات وذلك خلال الفترة 2010-2018، حيث قامت الجزائر بتنفيذ إصلاح سنة 2017 فجعلت الحصول على الكهرباء أكثر شفافية عن طريق نشر تعريف الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمنشأة ونظام الطاقة (The WORLD BANK) <http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/algeria>)، في حين قلصت تونس عدد إجراءاتها للحصول على الكهرباء إلى 4 إجراءات خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (8): عدد إجراءات الحصول على الكهرباء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018

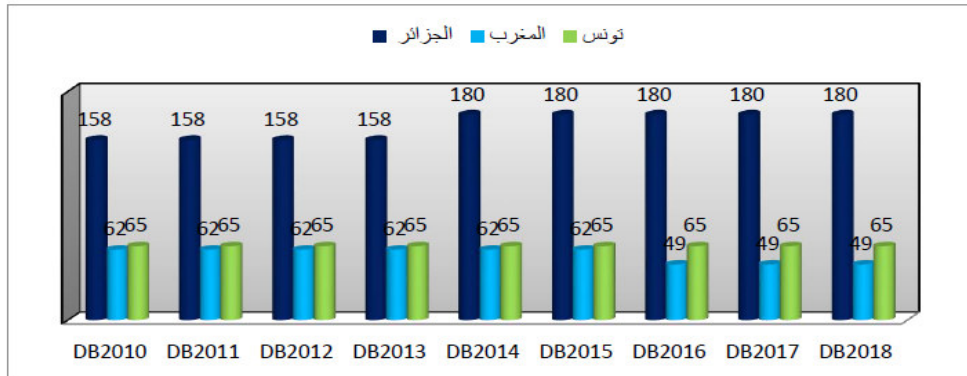


المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

2.1 وقت الحصول على الكهرباء: تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية. وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية العملية، بدلاً مما يقتضيه القانون، لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة، ودون أية تكاليف إضافية (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال - الحصول على الكهرباء-، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity>). وفي الشكل

رقم 09 توضيح لمدة الحصول على الكهرباء من أجل بدء النشاط في دول المغرب العربي

الشكل رقم (9): وقت الحصول على الكهرباء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

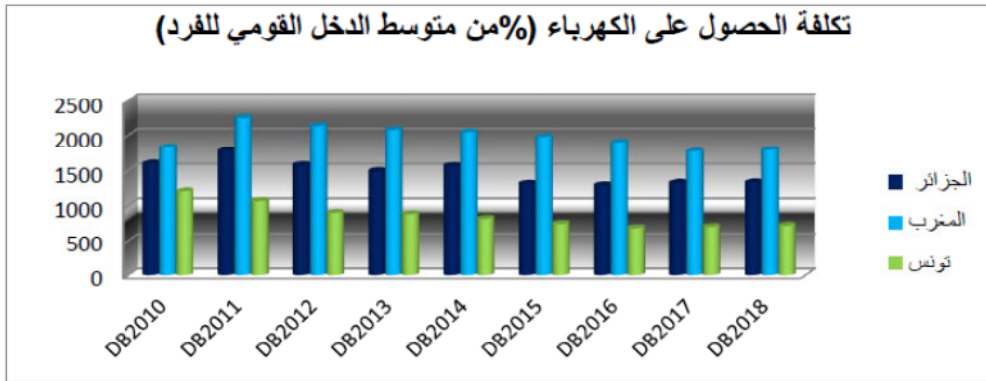
يعد وقت الحصول على الكهرباء من أجل بدء مشروع ما في الجزائر كبير جداً مقارنة بتونس والمغرب، حيث قدرب 180 يوما خلال الفترة 2014-2018 بعدما كان يستغرق وقتاً أقل قدرب 158 يوما خلال الفترة 2010-2013 ويرجع هذا الوقت الكبير الذي تستغرقه عملية الحصول

على الكهرباء في الجزائر إلى التباطؤ في إتمام الإجراءات المتعلقة بتوصيل الكهرباء لكل منشأة استثمارية، في حين نجحت المغرب وتونس في تقليص وقت الحصول على الكهرباء ب 65 يوما في تونس و 49 يوما فقط في المغرب حسب آخر تقرير وهذا راجع إلى جودة المرافق وكفاءة الإدارات التي ساهمت في تقليص مدة الحصول على الكهرباء، ويعتبر هذا المؤشر عامل محفز ويساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل عملية بدء نشاطها في كل من المغرب وتونس أكثر منه في الجزائر.

3.1 تكلفة الحصول على الكهرباء: تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الاقتصاد المعني باستثناء ضريبة القيمة المضافة. ويتم احتساب كافة الرسوم والتكاليف المتعلقة باستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء بالمستودع (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال - الحصول على الكهرباء-). حيث <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity>

تباين هذه التكلفة بين دول المغرب العربي وفق ما يبينه الشكل أدناه

الشكل رقم (10): تكلفة الحصول على الكهرباء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

بالنظر إلى تكلفة الحصول على الكهرباء فهي مرتفعة في المغرب مقارنة بتونس والجزائر، حيث بلغت سنة 2011 قيمة 2250.7 وقد عملت المغرب على تخفيض هذه التكلفة طيلة السنوات الفارطة إلى أن بلغت 1791.6 حسب آخر تقرير لسنة 2018، ومن هنا نستنتج أن الوقت القياسي للحصول على الكهرباء من أجل بدء الأعمال التجارية أو الاستثمارية في المغرب يكلف مبلغا مرتفعا نوعا ما من متوسط الدخل القومي للفرد، من ناحية أخرى فالجزائر هي الأخرى بالرغم من الوقت الكبير الذي يستغرق للحصول على الكهرباء إلا أن تكلفة هذا

الإجراء تبقى مرتفعة نوعا ما مقارنة بتونس حيث قدرت ب 1335.3 حسب تقرير سنة 2018 بعدما كانت تقدر ب 1777.3 سنة 2011، في حين تحتل تونس الصدارة من بين دول المغرب العربي بتكلفة دنيا عملت الحكومة التونسية على تخفيضها من 1210.7 سنة 2010 إلى 712.1 سنة 2018. هذا وقد تم استحداث مؤشرات جديدة ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء بداية من تقرير سنة 2015 موضحة في الجدول رقم 02.

الجدول رقم (2): المؤشرات الأخرى للحصول على الكهرباء في دول المغرب العربي خلال الفترة 2015-2018

BD2018	BD2017	BD2016	BD2015		
5	5	4	4	الجزائر	مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية
6	6	6	6	تونس	التعرفة (8-0)
6	7	7	7	المغرب	
1	1	1	1	الجزائر	المدة الإجمالية ووتيرة انقطاع التيار
2	2	2	2	تونس	لكل عميل سنويا (3-0)
2	3	3	3	المغرب	
1	1	1	1	الجزائر	آليات لرصد إنقطاع الكهرباء (1-0)
1	1	1	1	تونس	
1	1	1	1	المغرب	
1	1	1	1	الجزائر	آليات لاستعادة الخدمة (1-0)
1	1	1	1	تونس	
1	1	1	1	المغرب	
1	1	1	1	الجزائر	المراقبة التنظيمية
1	1	1	1	تونس	(1-0)
1	1	1	1	المغرب	
0	0	0	0	الجزائر	روادع مالية تهدف إلى الحد من
0	0	0	0	تونس	انقطاع التيار (1-0)
0	0	0	0	المغرب	
1	1	0	0	الجزائر	إبلاغ التعريفات وتغيرات التعرفة (1-0)
1	1	1	1	تونس	
1	1	1	1	المغرب	

المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2015، 2016، 2017، 2018

احتل المغرب ضمن مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة أفضل مرتبة خلال الفترة 2015-2017، لتتراجع بعدها بفارق نقطة واحدة على سلم الترتيب وتتساوى مع تونس ب 6 من

أصل 8 نقاط، هذا واحتلت الجزائر أدنى علامة على سلم الترتيب ب 5 نقاط متحسنة بفارق نقطة واحدة عن سنة 2016.

أما فيما يخص متوسط انقطاع التيار لكل عميل فتعتبر المغرب الأفضل بقيمة 3 نقاط خلال الفترة 2015-2017 وهذا يعني أن متوسط انقطاع الكهرباء لكل عميل يقدر ب ساعة أو أقل كل سنة بالمغرب ، وإن كانت قد تراجعت بنقطة حسب آخر تقرير لسنة 2018 ، وتحل تونس نقطتين من أصل 3 نقاط أي أن متوسط انقطاع الكهرباء لكل عميل بتونس يقدر بساعة كل ثلاثة أشهر، أما الجزائر فتتأخر الترتيب بنقطة واحدة أي أن متوسط الانقطاع يقدر ب ساعة كل شهر. وبخصوص مؤشر آليات لرصد انقطاع الكهرباء وآليات لاستعادة الخدمة وكذا مؤشر المراقبة التنظيمية فتشارك كل من الجزائر، المغرب وتونس بأعلى نقطة على سلم التقييم وهو ما يعبر على تواجد كل من هاته الآليات بدول الدراسة، كما نشير أيضا أن كل من الجزائر وتونس والمغرب لا تقوم بفرض روادع مالية من أجل تعويض العملاء من أضرار انقطاع التيار، أما فيما يخص مؤشر إبلاغ التعريفات وتغير التعرفة فتقوم كل من تونس والمغرب بإحاطة العملاء بأي تغيير في التعرفة وإتاحتها على شبكة الإنترنت ، وهو ذات الشيء الذي اعتمدته الجزائر منذ سنة 2017.

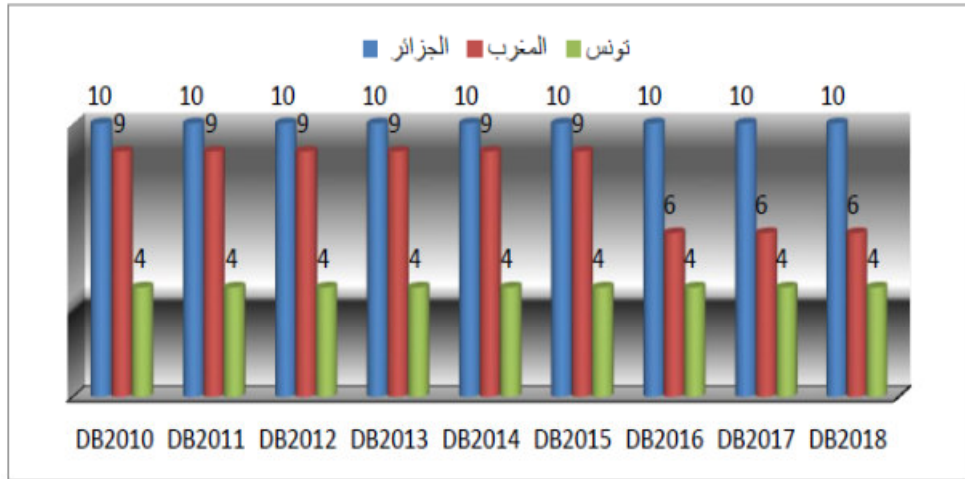
2 عرض مؤشر تسجيل الملكية في بعض دول المغرب العربي:

يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه. بالإضافة إلى ذلك، أضاف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام مقياس جديد وهو مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد. يشمل مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي أربعة أبعاد هي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية النزاعات على الأراضي (البنك الدولي، <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/registering-property>).

1.2 عدد إجراءات تسجيل الملكية: وهي تعبر عن أي تعامل بين الشركة المشتري، أو البائعة، أو وكلاهما (إذا كان القانون أو الممارسة العملية يشترطان وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشين، وكتاب العدل، والمحامين (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال -تسجيل الملكية- <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/registering-property>). وفي

الشكل أدناه توضيح لعدد إجراءات تسجيل الملكية في دول المغرب العربي

الشكل رقم (11): عدد إجراءات تسجيل الملكية في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

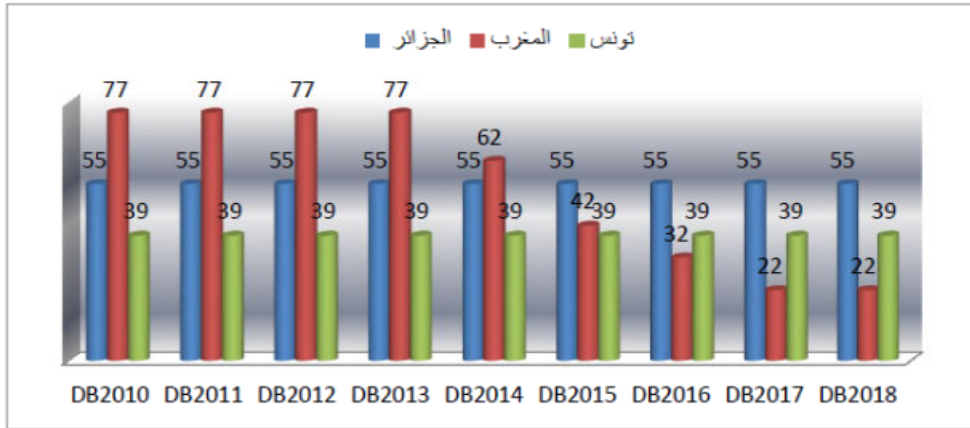
تعتبر تونس الأفضل من حيث عدد الإجراءات لتسجيل الملكية ب أربع إجراءات فقط، تليها دولة المغرب ب 6 إجراءات خلال الفترة 2016-2018 بعد جملة من الإصلاحات وذلك بعدما كانت تقدر ب 9 إجراءات، في حين استقرت عدد الإجراءات لتسجيل الملكية حول 10 إجراءات في الجزائر، ولم تشهد أي إصلاح بخصوص تسهيل إجراءات تسجيل الملكية .

2.2 وقت تسجيل الملكية: تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية ويحسب هذا المقياس متوسط المدة التي يراها المحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو كتاب العدل ضرورة لاستيفاء الإجراء. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد باستثناء الإجراءات التي يمكن إتمامها بشكل كامل عبر الانترنت(البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال –تسجيل الملكية-

<http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/registering-property> ،

وبخصوص مدة تسجيل الملكية في دول المغرب العربي فهي موضحة في الشكل أدناه

الشكل رقم (12): وقت تسجيل الملكية بدول المغرب العربي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

لقد استطاعت دولة المغرب أن تحقق قفزة نوعية في تقليص الوقت اللازم لتسجيل الملكية من 77 يوما خلال الفترة 2010-2013 إلى 62 يوما سنة 2014 واستمرت في تطبيق الإصلاحات المقترحة من قبل البنك الدولي حتى وصلت المدة إلى 22 يوم من أجل تسجيل الملكية، ويعتبر هذا الفارق الكبير نتيجة لجملة المجهودات المبذولة من قبل الدولة المغربية لتحسين إجراءاتها الحكومية في بيئة أعمالها. كما تقدر المدة ب 39 يوما من أجل تسجيل الملكية في تونس طيلة الفترة المدروسة وهي الأخرى مدة مقبولة، في حين تستقر الجزائر حول 55 يوما لتسجيل الملكية وهي مدة طويلة نوعا ومن شأنها أن تعترض المستثمرين من أجل بدء أعمالهم في بيئة الأعمال الجزائرية.

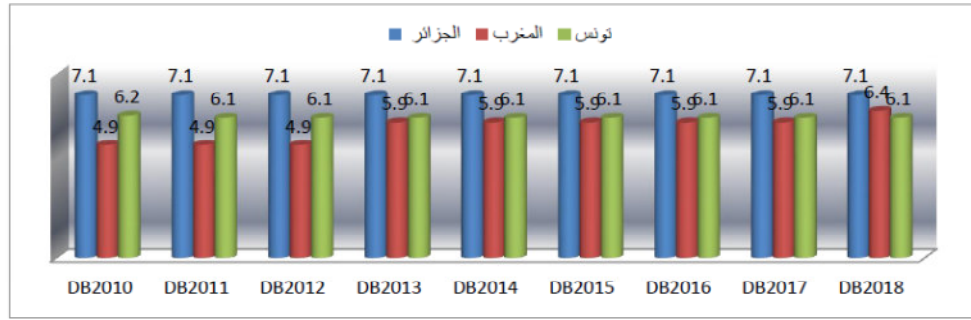
3.2 تكلفة تسجيل الملكية: تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، مع افتراض أن هذه القيمة تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. وتحتسب التكاليف الرسمية التي يفرضها القانون فقط دون سواها، والتي تشمل الرسوم، وضرائب نقل الملكية، ورسوم الدمغة، وأي مدفوعات أخرى تستحق للسجل العيني، أو لكتاب العدل، أو للهيئات العامة، أو للمحامين. وقد أُستبعدت من التقييم ضرائب أخرى مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة القيمة المضافة. ويتم إدراج جميع التكاليف التي يتحملها كل من المشتري والبائع (البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال -تسجيل الملكية-

وفي <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/registering-property>،

الشكل أدناه توضيح لنسبة تكلفة تسجيل الملكية في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010-

2018

الشكل رقم (13): تكلفة تسجيل الملكية (%) من ملكية العقار في دول المغرب العربي خلال الفترة 2018-2010



المصدر: البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2018

نلاحظ أن تكلفة تسجيل الملكية مرتفعة في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس حيث تقدر ب 7.1 % من ملكية العقار خلال الفترة 2010-2018، وهي نقطة سلبية تعيق بدء أنشطة الأعمال في الجزائر خصوصا مع كثرة عدد الإجراءات لتسجيل الملكية وارتفاع مدة تسوية هذه الإجراءات، أما فيما يخص تكلفة تسجيل الملكية بتونس فقدرت ب 6.1 % من ملكية العقار وهي تكلفة مقبولة إذا ما قارناها ب عدد الإجراءات والمدة اللازمة لتسجيل الملكية، أما دولة المغرب فقدرت تكلفة تسجيل الملكية ب 5.9 % من ملكية العقار خلال الفترة 2013-2017 بعدما كانت منخفضة إلى 4.9 % من ملكية العقار قبل سنة 2013، والملاحظ أن التكلفة قد ارتفعت خلال سنة 2018 إلى 6.1 % من ملكية العقار. وذلك نتيجة قيام المغرب بتبسيط عمليات تسجيل الملكية وتحويلها بشكل أسرع عن طريق إنشاء روابط اتصالات إلكترونية بين مختلف السلطات الضريبية مما زاد من تكلفة هذه الإجراءات.

بعدما تطرقنا الى عرض واقع بيئة الأعمال في بعض دول المغرب من خلال المؤشرات الاربعة المذكورة ، يستوجب أن ننوه أن مناخ الاستثمار يتأثر بشدة بطبيعة الاجراءات الحكومية الممارسة ، ولأن جل هذه الاجراءات السالفة الذكر تمارس من قبل الحكومات ، فينبغي أن نخرج الى دورها في التأثير على جذب الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي ، ونخص بالذكر في هذه الاشكالية: أي دور للاجراءات الحكومية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض دول المغرب العربي ، وهذا ما سنتطرق اليه في الجزء الموالي للدراسة.

رابعا: دور الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لنقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة والنمو. وقد أدرجت عوامل مختلفة منها كمحددات محتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل: العائد على الاستثمار، الانفتاح التجاري والمالي ومحددات الاقتصاد الكلي، الضرائب، تكاليف العمالة ومستوى رأس المال البشري، الموارد الطبيعية، حجم البلدان، والمحددات السياسية، فضلا عن مناخ الاستثمار في البلدان المستفيدة (Bayraktar, 2013, p83)، ولقد أجمع الاقتصاديون على أن ما يميز اقتصاديات الدول النامية هي ندرة ونقص رأس المال المتاح لديها وعدم كفايته لتمويل برامج الاستثمار اللازمة للنهوض باقتصادياتها. ومن هنا تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توفر رؤوس الأموال اللازمة، خاصة في ظل تلاشي أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى (كالمساعدات الدولية والقروض المالية ...) نظرا لعدم تميزها بالاستقرار الدائم والأمن (جوامع ليبية، 2015/2014، ص26)، حيث هناك توافق كبير بين صناع السياسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر موائمة للنمو والتطور على المدى الطويل أكثر من الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال (James p. Walsh and Jiangyan Yu, 2010, p3)، ومن سمات التدفق الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر أن حجم هذا التدفق من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أكبر بكثير من التدفقات الآتية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما يوحي بأن هذا الاتجاه سيؤدي إلى توسيع القاعدة الصناعية في الدول النامية من خلال تحريك حجم من القدرة الإنتاجية صوبها، مما يرفع ويعزز من النمو الاقتصادي والعمالة فيها (باسم حمادي الحسن، 2014، ص60).

وفي ذات السياق تعد دول المغرب العربي من بين الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحكم موقعها الجغرافي وتنوع مواردها الطبيعية على وجه الخصوص. حيث احتلت دول المغرب العربي ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المرتبة الثانية بعد دول الخليج العربي عام 2016 ب 66 نقطة وبفارق 8 نقاط عن المتوسط العالمي، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، ص35). وقد احتلت دول المغرب العربي المرتبة الثانية أيضا في ذات المؤشر عام 2017 ب 60.8 نقطة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، ص33).

وبالرجوع إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية فقد قدرت ب 30.798 مليون دولار عام 2016، حيث شهد هذا الأخير إنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بزيادة طفيفة عن عام 2015، وتخص تلك المشروعات 616 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بنحو 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات ما يزيد عن 115 ألف فرصة عمل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، ص17). وتعد دول

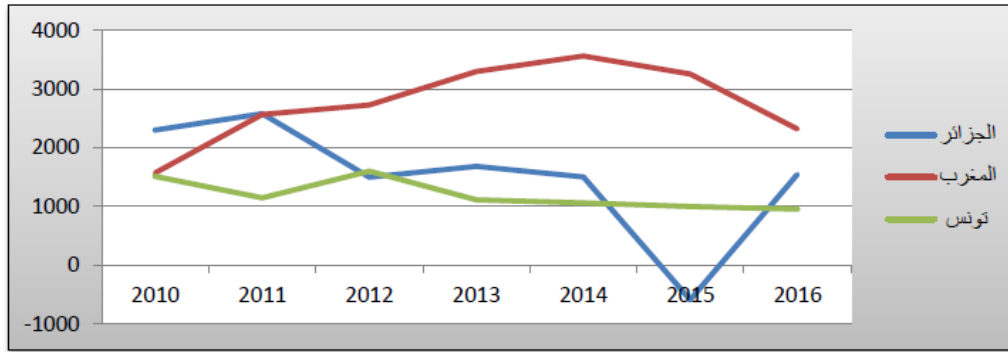
المغرب العربي هي الأخرى وجهة للعديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويوضح الجدول رقم 3 تطور تدفقاتها الواردة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2010-2016. الجدول رقم (3): التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	2301,22592	2580,35402	1499,4208	1684	1506,73344	-584	1546
المغرب	1573,85627	2568,43435	2728,36109	3298,10243	3561,24068	3254,79935	2321,79928
تونس	1512,50524	1147,90663	1603,18588	1116,54131	1063,80472	1001,71796	957,621635

Source : unctad, <http://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html>

شكل رقم (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

الوحدة: مليون دولار



Source : UNCTAD , <http://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html> , le 10/03/2018

الجزائر: قامت الجزائر بإتباع سياسات انفتاحية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنويع مصادر الدخل خاصة مع أزمة 1986 التي أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، فقد قامت الجزائر بالعديد من الاصطلاحات في القوانين والتشريعات أبرزها قانون النقد والقرض والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، ولعل أبرز ما يميز فترة الدراسة التعديل الذي مس قانون الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في قاعدة 51/49 التي تعني ضرورة امتلاك الشريك الجزائري عمومي كان أو خاص، على نسبة 51 بالمائة من أصول الاستثمار المراد إقامته في الجزائر من طرف الأجانب. و ضرورة التزام الشركات

الأجنبية التي تريد الاستثمار في الجزائر بإقامة شراكة مع مستثمرين محليين. كما يمنح الدولة الحق في السيطرة مجددا على الأصول العمومية المتنازل عنها في سياق برامج الخصخصة سابقا، في حال عدم الالتزام بشروط العملية وحق الشفعة لكل الأصول التي يريد مستثمرون أجنبى التخلص منها أو بيعها في الخارج.

وبتتبع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر فنجد أنها حققت مستويات مقبولة ففي سنة 2010 بلغت قيمة التدفقات 2301.22 مليون دولار، وقيمة 2580.35 مليون دولار سنة 2011، أما الفترة ما بين 2012 إلى 2015 فتميزت بالانخفاض المستمر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر على خلفية ملف الفساد بشركة سوناطراك (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، 2015، ص17) وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار نشاطات الشركة التي كانت تشكل أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية في الجزائر. وقد سجلت سنة 2015 قيمة سالبة قدرت ب 584- مليون دولار ويعود هذا التراجع إلى شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة جازي بقيمة 2.6 مليار دولار (جريدة الجزائر اليوم، <http://aljazairyoum.com>)، وقد ارتفعت سنة 2016 إلى 1546 مليون دولار. وعليه فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ذات تباين واضح بسبب ارتباط أغلب هذه الاستثمارات بقطاع المحروقات والذي يشكل عائقا أمام تبني الجزائر إستراتيجية تحسين بيئة الأعمال وتسهيل إجراءاتها الحكومية بهدف جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الاستثمار في القطاعات الحيوية مع ضرورة فك عقدة حيادية الاستثمار في القطاع النفطي. وعليه يمكننا أن نستخلص أن بعض الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في الجزائر غير محفزة لجذب الاستثمار في القطاعات الحيوية خاصة، حيث احتلت حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2018 المرتبة 145 عالميا في مؤشر بدء النشاط التجاري والمرتبة 146 عالميا ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء، والمرتبة 163 عالميا ضمن مؤشر تسجيل الملكية وكذا المرتبة 120 عالميا ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء... وبالرغم من هذه المراتب التي تحد من جذب الاستثمار الأجنبي إليها إلا أن هذه الإجراءات لا تعتبر السبب الوحيد وراء انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ولذلك فإن الجزائر تحتاج إلى جملة شاملة من الإصلاحات التي تشمل العوامل المؤسسية التي تتعلق أساسا بالحكم الراشد الذي يرتبط بالتسيير الرشيد سواء بالنسبة للدولة أو للمؤسسة عمومية كانت أو خاصة، وذلك من خلال التركيز على ضرورة تبني المشاركة الفعالة والشفافية في اتخاذ القرار. بالإضافة إلى تطوير نوعية وجودة المؤسسات من خلال توفر نظام سياسي قوي يرتكز

على سلطة الدستور لحفظ هذه المؤسسات، مع توفر سلطة قضائية جيدة تلتزم بتنفيذ الأحكام والتشريعات. ومن جهة أخرى لابد من تدعيم عنصر الحرية الاقتصادية نظرا لأهمية التحرر والانفتاح الاقتصادي في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح المستثمرين ورجال الأعمال المعلومات الكافية حول الحكم على مدى الحرية التي يتمتع بها القطر تونس: شهدت تونس خلال الفترة المدروسة ما يعرف بتداعيات الربيع العربي وهي فترة الانتقال السياسي التي أثرت إلى حد ما على مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة وذلك بعد هزة شعبية عنيفة مست السلطات الحاكمة انطلاقا من سنة 2010 إلى غاية أواخر سنة 2014 أين تم القيام بالانتخابات التشريعية والرئاسية بعد المصادقة على الدستور الجديد. وقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه التداعيات حيث انخفض سنة 2011 إلى قيمة 1147.9 مليون دولار. ومنذ سنة 2012 إلى غاية 2016 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا مستمرا. ويرجع ذلك إلى أنها أسباب مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية الصعبة للبلاد حيث أن الأزمة السياسية التي تفجرت في البلاد عقب اغتيال معرضين بارزين أعطت صورة قاتمة عن الأوضاع داخل الدولة في الخارج، وأثرت سلبا في ثقة المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن مناخ جيد للأعمال مبني على الاستقرار، كما أن استمرار التوتر الأمني والاجتماعي وغياب خريطة طريق سياسية وواضحة يؤثر سلبا على عودة الاستثمارات الخارجية. (<https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014>). ولكن بالرغم من هذه التداعيات تبقى المراتب التي تحتلها تونس في مؤشر سهولة الأعمال تبقى مشجعة نوعا ما من ناحية الإجراءات الحكومية حيث احتلت حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2018 المرتبة 100 عالميا ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري، والمرتبة 95 عالميا في مؤشر استخراج تراخيص البناء، وكذا المرتبة 93 عالميا فيما يخص مؤشر تسجيل الملكية، واحتلت المرتبة 48 عالميا ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء.

المغرب: لقد اتخذت المغرب العديد من الإصلاحات والتدابير لإصلاح مناخ الأعمال تلخصت بالأساس في إصلاح النظام الجبائي ومدونة الشغل وإحداث مراكز جهوية للاستثمار، وتبسيط الإجراءات وتقديم تحفيزات مالية وجبائية. وقد كان لهذه الإصلاحات الأثر الكبير على جعل المغرب بالنسبة للعديد من المستثمرين الأجانب الوجهة الملائمة لتطوير المشاريع، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشا كبيرا خلال الفترة من 2010 أين بلغت قيمة التدفقات 1573.85 مليون دولار إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت قيمة 3561.24 مليون دولار. وهذا نتيجة للعديد من الاستثمارات التي قامت بها بعض الشركات الأجنبية مثل الشركة

السعودية ACWA والشركتين الإسبانيتين ISC وAries في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر ب 618.5 مليون أورو وشركة دانون الفرنسية ب 550 مليون أورو (بلخباط، 2015، ص:192). وقد احتلت المغرب المرتبة الخامسة عربيا سنة 2015 بقيمة 48.7 مليار وبنسبة 6% (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، ص:13)، ولكن انطلاقا من سنة 2015 بدأت تتراجع وثيرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المغرب، وعموما قد سجلت ندوة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة نمو الاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم ب 38% سنة 2015 وأن القسم الأهم من الطفرة المسجلة استفادت منها الاقتصاديات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وحسب مكتب الصرف فإن هذا التغير الذي شهده المغرب يعود إلى تراجع المداخيل ب 9.1% وارتفاع النفقات 53.5%، فيما ازدادت إيرادات المغاربة المقيمين بالخارج لتصل إلى 24.33 مليار درهم بزيادة قدرها 4.1%. ويحتل المغرب الرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين الدول الأكثر استقطابا للأموال من طرف مواطنيها المقيمين خارج التراب الوطني، حيث أبرز البنك الدولي أن تحويل العملات يمثل 6.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014. (<https://www.medi1.com/article>). وتشير التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية سواء المالية أو الائتمانية أو الاقتصادية على ضرورة تحسين الإطار التشريعي للاستثمار وتحسين المناخ الاجتماعي وإخماد التوتر الذي يطفو من فترة إلى أخرى. (جريدة المغرب، 2016، <https://ar.lemaghreb.tn>). وبالرغم من هذا التراجع الذي شهده المغرب إلا أنه خطى قفزة إيجابية في تسهيل إجراءاته الحكومية لبيئة الأعمال حيث يعتبر حسب تقارير البنك الدولي الأكثر تنفيذا للإصلاحات التي تمس سهولة ممارسة الأعمال بعد دولة الإمارات. حيث احتلت حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2018 المرتبة 35 عالميا ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري، والمرتبة 17 عالميا ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء، وكذا المرتبة 86 عالميا من حيث تسجيل الملكية، واحتلت المرتبة 72 عالميا ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء.

الخلاصة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات تأثير كبير وواسع على تمويل الاقتصاد خاصة ومشاريع التنمية بصفة عامة نظرا للعديد من المزايا التي يمنحها للدول المضيفة. وتعد دول المغرب العربي من الدول النامية التي عانت من مشكلات اقتصادية كلية في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين مثل ارتفاع مديونيتها الخارجية وعجز موازنتها العامة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض كل من الادخار والاستثمار. ونتيجة لذلك قامت

هذه الدول المغربية بإجراء إصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات ساهمت إلى حد كبير في تحسين بيئة الأعمال. ولكن مع التطورات السريعة التي يشهدها عالم اليوم أصبح لزاما على الدول أن تتكيف تلقائيا مع متطلبات العصر، ولعل من أبرزها توفير البيئة الملائمة التي تجذب المستثمرين الأجانب إليها مع مراعاة مصالحها. وتعد الإجراءات الحكومية المتمثلة في بدء النشاط التجاري أو الاستثماري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية من بين أولى الخطوات التي تعترض طريق المستثمرين الأجانب. حيث أن تسهيل مثل هذه الإجراءات يلعب دورا كبيرا في تواجد تلك الدولة ضمن أولويات المستثمر الأجنبي إلى جانب العوامل المحددة الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال دراستنا لواقع بعض هذه الإجراءات في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلصنا بالنتائج التالية:

- أن بيئة أداء الأعمال غير محفزة في الجزائر من حيث الإجراءات الحكومية الأولية لبدء أي مشروع استثماري وتحتاج الكثير من الجهود من أجل تخفيف حدة التعقيد الذي يكتسح جل الإجراءات القانونية والإدارية من أجل بدء أنشطة الأعمال، فالجزائر قامت بتنفيذ جملة من الإصلاحات في إطار سياسة البنك الدولي لتحسين مناخ الأعمال بالجزائر آخرها كان سنة 2017 والذي مس مؤشر بدء النشاط التجاري من خلال إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمديرين، وقضاءها على الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لتأسيس الشركات، إضافة إلى إجراء إصلاح ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء من خلال تقليص وقت الحصول على تراخيص البناء، والقضاء على الشرط القانوني لتقديم نسخة موثقة من الملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة البناء، أما فيما يخص مؤشر الحصول على الكهرباء فجعلت الجزائر الحصول على الكهرباء أكثر شفافية عن طريق نشر تعريفه الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمنشأة ونظام الطاقة.

- جعلت تونس بدء العمل أسهل من خلال القضاء على الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المدفوع ابتداء من سنة 2009. وبالرغم من المراتب المشجعة نوعا ما التي تحتلها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال إلا أن تونس تشهد تراجعا في تطبيق المزيد من الإصلاحات التي تزيد من جاذبية بيئة الأعمال التونسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تصنف دولة المغرب من بين أفضل الدول المغربية من حيث سهولة إجراءاتها الحكومية ضمن بيئة أعمالها. هذا وقد حقق المغرب تقدما إيجابيا واقترباها من قيمة الحد الأعلى للأداء ب 67.91 من 100 حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال سنة 2018، حيث حقق شوطا كبيرا في برامج الإصلاحات التي مست بيئة أعمالها، حيث جعل التعامل مع تراخيص البناء أسهل من

خلال فتح نظام الشباك الواحد ، كما قام ابتداء من سنة 2013 بإلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة. بالإضافة إلى تقليل رسوم تسجيل الشركة سنة 2014. هذا وساهمت المرافق في المغرب في تخفيض الوقت اللازم للحصول على توصيلات الكهرباء من خلال تقديم تقديرات الرسوم بسرعة أكبر. كما قام المغرب بإلغاء الحاجة إلى تقديم إعلان تأسيس الشركات من أجل بدء النشاط التجاري. وإن كان قد جعل التعامل مع تصاريح البناء أكثر صعوبة سنة 2016 من خلال مطالبة المعمارين بتقديم طلب ترخيص البناء عبر الإنترنت، إلى جانب الوثائق الداعمة ، وإتباعها بتقديم نسخة مطبوعة. كما جعل المغرب عملية بدء العمل أسهل من خلال تقديم منصة عبر الإنترنت لحجز اسم الشركة وتخفيض رسوم التسجيل انطلاقاً من سنة 2017. وأحدث إصلاح قام به المغرب هو الجمع بين دفع رسوم الطابع مع طلب تأسيس الشركات ضمن إجراء واحد. وبهذا تكون المغرب الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات الخاصة بتحسين بيئة أداء الأعمال.

التوصيات:

- العمل على تحسين جاذبية بيئة الأعمال في دول المغرب العربي من خلال تسهيل عمليات بدء النشاط التجاري وتقليص عدد الإجراءات وتكلفتها من شأنه أن يلعب دوراً مهماً في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة المسجلة في دول الدراسة ؛
- تسهيل عمليات استخراج رخص البناء من خلال الاعتماد على نظام الشباك الواحد، مما يسمح بتقليص مدة الحصول على هذه الرخص والتقليل من تكلفتها؛
- تسهيل عمليات الحصول على الكهرباء من خلال تقليص عدد الإجراءات وتكلفتها،
- تخفيض مدة وعدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الملكية والعمل على تقليل رسوم تسجيل الشركات.
- السعي إلى تحسين نوعية الإجراءات الحكومية الخاصة ببدء النشاط الاستثماري وفق متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول المغرب العربي؛
- التوجه نحو ترسيخ الأطر التشريعية والقانونية المساعدة على جذب المستثمرين الأجانب، مع ضرورة تحديث مختلف العوامل المؤسسية مع محاولة الحد من مختلف مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري والمالي وانعدام الشفافية. مع ضرورة محاربة مظاهر كبح الحرية الاقتصادية لدى مختلف المتعاملين الاقتصاديين في بيئة الأعمال لدول المغرب العربي.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

1. باسم حمادي الحسن، 2014، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) - عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
2. بلخباط جمال، 2015، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
3. البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال - الحصول على الكهرباء-، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity>
4. البنك الدولي، 2012، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي .
5. البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/registering-property>
6. البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال - تسجيل الملكية-، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/registering-property>
7. البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال - استخراج تراخيص البناء-، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits>
8. البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال، <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/starting-a-business>
9. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، 2015.
10. سرين لعراش، تراجع قياسي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر في 2015 ن جريدة الجزائر اليوم، على الموقع الإلكتروني <http://aljazairalyoum.com/>
11. **شراز الرحالي**، الاستثمارات الأجنبية المباشرة: 2016 تحصد نتائج سنوات الانتقال الطويلة وتراجع يفوق 10%، جريدة المغرب، عدد 12/01/2016، المغرب، 2016، على الموقع الإلكتروني <https://ar.lemaghreb.tn>
12. جوامع ليبية، 2015/2014، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
13. صندوق النقد العربي، 2016، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية.
14. عبدوس عبد العزيز، 2016، تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ص. 107، الجزائر.
15. فرحات بختة، 2010، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، الجزائر.
16. فريد النجار، 1998، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية (مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
17. محمد صالح الحناوي، 1999، محمد فريد الصحن، محمد سعيد سلطان_مقدمة في الأعمال والمال، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، 2017، 2018 مناخ الاستثمار في الدول العربية.
باللغة اللاتينية:

19. Besley Timothy ,Law, 2015, **regulation, and the business climate: the nature and influence of the World Bank Doing Business project**. Journal of Economic Perspectives.
20. Geeta Batra, Daniel Kaufmann ,Andrew H. W. Stone, 2003, **Investment climate around the world: voices of the firms from the World Business Environment Survey**, The World Bank.
21. James p. Walsh and Jiangyan Yu, **Determinants of foreign Direct investment : A Sectoral and Institutional Approach**, IMF Working paper, international Monetary fund, 2010, P.03.
22. Nihal Bayraktar, 2013, **Foreign Direct investment and Investment Climate**, International Conference on Applied Economics (ICOAE), Procedia Economics and Finance 5.
23. the world bank, <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity> ,
24. The World Bank, 2015 , **Investment Climate Reforms -An Independent Evaluation of World Bank Group Support to Reforms of Business Regulations-** .
25. The world bank,
<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits>
26. THE WORLD BANK,
<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/morocco> .
27. The WORLD BANK,
<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/algeria> .
28. World Bank Group Flagship Report, 2017, **doing business-Equal Opportunity for All-**.
29. WORLD DEVELOPMENT REPORT , 2015, **Improving the Investment Climate**,.
30. Yingying Huan, Lingyun Wang, Matti Muhos, and Pekka Kess, 2001, **Investment Environment of Yangtze River Delta Economic Zone**, Working Papers in Department of Industrial Engineering and Management-University of Oulu, DIEM.